

استقطاب الودائع المصرفية لدى الجهاز المصرفي الجزائري بين التحديات وفرص النجاح

عبد الحق بن تفات
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
bentabdelhak@yahoo.fr

أحمد سلامي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
Sellami.ahmed.78@gmail.com

Attracting bank deposits in the Algerian banking system Between challenges and opportunities for success

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن أهم نقاط الضعف التي تعاني منها عملية استقطاب الودائع المصرفية وخاصة الادخارية منها على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري، الذي يعتبر أهم المؤسسات الادخارية داخل الاقتصاد الجزائري. وهذا بغية معالجة مواطن الضعف والتقدم بمجموعة من الحلول للرفع من مستواها. النتائج أبانت عن العديد من العوائق التي تحول دون تعبئة الودائع الادخارية بالشكل السليم، أين بقيت مستوياتها جد محدودة، بحيث لا تزال الكثير من الأموال طليقة في الاقتصاد، دون أن يتمكن الجهاز المصرفي من تعبئتها لخدمة التنمية الاقتصادية. وقد تمثلت أهم العقبات في محدودية محفزات الادخار وخاصة ضعف معدلات الفائدة، ارتفاع معدلات التضخم ؛ غياب عامل الثقة في النظام المصرفي ؛ تدني الخدمات المصرفية ؛ عدم وجود أوعية ادخارية متعددة وأدوات جديدة لتعبئة الادخار ؛ إهمال وظيفة التسويق المصرفي وضعف تطور البورصة، إلا أن ذلك لا يُشكل عقبة غير قابلة للتخطي، خاصة إذا توفرت سياسة ادخارية فعالة وشاملة، باتجاه تطبيق أنظمة للحوافز وتقديم عائد مجز على المدخرات ؛ مكافحة التضخم ؛ ترسيخ مفهوم الأمان والثقة في الجهاز المصرفي ؛ وضع إستراتيجية لتطوير الخدمة المصرفية ؛ ابتكار أوعية ادخارية جديدة في النظام المصرفي، خاصة تشجيع قيام البنوك الإسلامية، واستحداث منتجات بنكية جديدة، علاوة على الاهتمام بالتسويق المصرفي والعمل على تطوير البورصة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: ودائع مصرفية ادخارية، جهاز مصرفي جزائري، خدمات مصرفية، بنوك إسلامية، تسويق مصرفي، بورصة.

تصنيف JEL: E21 ; E44 ; E58 ; G21

Abstract:

This research aims at uncovering the most important weaknesses in the process of attracting bank deposits, especially savings, at the level of the Algerian banking system, which is considered the most important saving institutions within the Algerian economy. In order to address weaknesses and advance a range of solutions to raise their level. The results showed many obstacles to the mobilization of savings deposits in a proper manner, where the levels remain very limited, so that many of the funds are still free in the economy, without the banking system can be mobilized to serve economic development. The most important obstacles were The lack of multiple savings channels and new tools to mobilize savings; the neglect of the function of banking marketing and the weak development of the stock market, However, this is not an insurmountable obstacle, especially if there is an effective and comprehensive savings policy towards the application of incentive schemes and a profitable return on savings; combating inflation; consolidating the concept of security and confidence in the banking system; developing a banking service development strategy; Especially the promotion of Islamic banks, the development of new banking products, as well as the interest in banking marketing and the development of the Algerian stock exchange

Keywords: Bank deposits savings, Algerian banking system, banking services, Islamic banks, bank marketing, stock exchange.

(JEL) Classification : E21 ; E44 ; E58 ; G21.

مقدمة :

لا شك أن إحدى الأجهزة الأساسية لتعبئة واستخدام الموارد النقدية هو الجهاز المصرفي، والذي لم يؤد دوره كما ينبغي، أو كما هو ملائم وضروري، للإسهام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم الدول العربية والإسلامية¹. ويعتبر النظام المصرفي أهم المؤسسات الادخارية داخل الاقتصاد الجزائري، إلا أن مستويات الادخار المعبئة من طرف هذا الجهاز بقيت محدودة، بحيث لا تزال الكثير من الأموال طليقة في الاقتصاد، دون أن يتمكن من تعبئتها لخدمة التنمية الاقتصادية؛ فالأوعية المصرفية على ضخامة هيكلها لم تتمكن خلال عقد من الزمن (1999-2009) من تجميع سوى 14% في المتوسط من إجمالي مدخرات القطاع العائلي، وبقاعدة عملاء لم تتجاوز 14% في المتوسط من إجمالي القوى العاملة، وحجم ادخار سنوي لم يتعد 1360 دينار لكل عامل². ونعتقد أن هناك حاجة ملحة للقيام ببحث يهدف إلى إبراز أهم العوائق التي تعاني منها عملية تعبئة الودائع المصرفية، ومن ثم اقتراح الحلول التي من شأنها النهوض بحجمها وتفعيل دورها في تمويل الاستثمارات التنموية، وعليه تتلخص إشكالية هذا البحث في السؤال الرئيسي التالي :

ما هي أبرز معوقات تعبئة الودائع لدى الجهاز المصرفي الجزائري، وكيف يمكن تجاوزها ؟

من أجل تسليط الضوء على أهم جوانب الموضوع، سنسعى للإجابة على الأسئلة التالية :

. ما هي أهم عقبات تعبئة الودائع لدى الجهاز المصرفي الجزائري ؟

. كيف يمكن تذليل العقبات التي تعاني منها عملية تعبئة الودائع لدى الجهاز المصرفي الجزائري ؟

تأسيسا على ما تقدم، قمنا بتحديد الفرضية التالية كأساس ومنطلق لمناقشة موضوع البحث، وهي :

توجد مشكلات عديدة تحول دون تعبئة الودائع المصرفية، وبالمقابل يمكن تجاوز هذه المشكلات إذا ما توفرت سياسة ادخارية فعالة.

لغرض الإجابة على إشكالية هذا البحث، سنقوم باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وسيتم تنظيم هذه الورقة بتقسيمها إلى محورين اثنين، فضلا عن مقدمة وخاتمة احتوت على أهم نتائج الدراسة وتوصياتها. وقد خصص المحور الأول للتطرق إلى أهم العقبات التي يعاني منها الجهاز المصرفي الجزائري فيما يخص عملية استقطابه للودائع الادخارية خاصة. يليها المحور الثاني الذي تُخصّص لبيان الحلول والمقترحات اللازمة للخروج من المشكلات القائمة.

أولا. تحديات استقطاب الودائع المصرفية الادخارية لدى النظام المصرفي :

بداية سنحاول التعرف على طبيعة النمو في الودائع المصرفية وتطورها عبر الزمن، حيث نستعين بالملحق(1)، والذي يبين أن إجمالي الودائع المصرفية في ازدياد متواصل منذ بداية 1990، كما نلاحظ أيضا هيمنة الودائع تحت الطلب ضمن مكونات الودائع، وهذا حتى سنة 1993. لكن بداية من سنة 1994، رجحت الكفة لصالح الودائع لأجل، واستقرت في هذا الاتجاه حتى سنة 2006، وهذا شيء إيجابي. لكن بداية من سنة 2007 تقلصت نسبة الودائع لأجل والتي تعتبر كودائع ادخارية، وازداد حجم الودائع تحت الطلب. وهذا شيء سلبي، يبين ضعف فاعلية البنوك في تحفيز الطلب على الودائع الادخارية وجذب المزيد منها. وكدليل على ذلك، ما تظهره نتائج الميل المتوسط للإيداع المصرفي من تذبذب، بالإضافة إلى نتائج الميل الحدي للإيداع المصرفي، والمتسمة بالتذبذب ودرجة الاستجابة الضعيفة لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي ضعفها في تغيير الميل نحو الإيداع المصرفي، مما يؤثر سلبا على الطاقة الإيداعية للاقتصاد، وبالتالي ضعفها في تعبئة المدخرات. كذلك نتائج معامل المرونة الداخلية للودائع المصرفية، المتصفة بالضعف وعدم الاستقرار، حيث تكون أقل من 1 في حالات، وأكبر من 1 في حالات أخرى، وهذا دليل على ضعف ارتباط الودائع المصرفية بتغيرات الدخل من جهة، وضعف دور البنوك في جذب المزيد منها، رغم أن المنطق يقتضي أن تصاحب كل زيادة في الدخل، زيادة أكبر في معاملات القطاع الخاص أو العام مع البنوك.

وتعاني البنوك من عدة مشاكل، تقف أمام تأدية دورها كأداة وساطة فعالة بين الادخار والاستثمار لخدمة الاقتصاد الوطني، ويمكن تبيان أسباب عزوف ذوي الفوائض المالية عن التعامل مع الجهاز المصرفي فيما يلي :

1. محدودية محفزات الادخار

1.1. ضعف معدلات الفائدة :

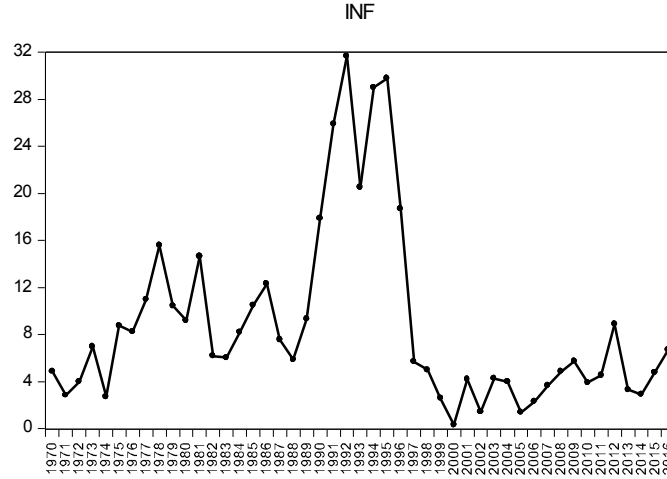
إن السلطات النقدية في كثير من الأحيان تفرض حدودا منخفضة لمعدلات الفائدة الاسمية، كما تفرض معدلات متعددة للفائدة حسب أولوية القطاعات الاقتصادية. وقد تلجأ السلطات إلى مثل هذه السياسة، لتشجيع الاستثمار في بعض القطاعات، كالقطاع الزراعي مثلاً، أو للمساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة، بإقراض بعض المشاريع المملوكة للدولة بمعدلات فائدة منخفضة، أو اشتراط الحكومة على البنوك التجارية أن تشتري سندات حكومية بفوائد منخفضة. وهذه السياسة المشوهة لمعدل الفائدة، لا تشجع المدخرين على إيداع أموالهم، وتضعف حافز الادخار المحلي، مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، بسبب انخفاض معدل الفائدة، فيبقى الادخار في البنوك منخفضاً³.

يؤدي انخفاض معدل الفائدة كذلك إلى النفور من التضحية، التي تلعب دوراً هاماً في اتخاذ القرارات المتعلقة بالادخار، لأن قرار الادخار يعني اختيار التضحية بالاستهلاك الحالي مقابل الاستهلاك في المستقبل. والنفور من التضحية يعني أن الأفراد أصلاً يترددون في تحقيق الادخار، حيث أن هذا الأخير يمكن أن تكون له خسارة حالية تفوق الاستهلاك في المستقبل⁴. كما أن الفائدة المحدودة على المدخرات التي تحتسبها البنوك وصناديق التوفير، لو حول الفرد قيمتها النقدية إلى مشتريات عينية حسب الأسعار الجارية، لوجد أنها محدودة بالدرجة التي لا تعادل حرمانه الحالي بهدف الادخار. فمعدلات الفائدة في البنوك الجزائرية بالنسبة للقروض هي بين 5,5% و 9% أما بالنسبة للودائع فهي بين 1,25% و 3,5%، وهذا العائد يعتبر ضعيفاً بالنسبة للمدخر. كما أن استقراره في مستويات دنيا يعتبر من بين الأسباب التي تؤدي إلى عجز البنوك عن تعبئة الادخار، وعليه، فإن الأعوان الاقتصاديين يجدون في السوق الموازية فرصاً لتوظيف أموالهم، مقابل عوائد ذات مردودية أحسن من توظيفها في البنوك.

2.1. ارتفاع معدلات التضخم :

تُعَد معدلات التضخم المرتفعة مؤشراً على عدم استقرار الاقتصاد الكلي، وعن عجز الحكومة في التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية. وهذا بدوره يخلق مناخاً غير مشجع على الادخار، فالأموال التي يدخرها الأفراد، تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع والخدمات، مما يؤدي إلى فقدان المدخرات للكثير من قيمتها، أي التخوف من تآكلها نتيجة لزيادة معدلات التضخم ؛ فالادخار هو ضحية التضخم. هذا الأخير الذي بدأ يتجلى منذ 2005 نحو مستويات خطيرة، يصعب التحكم في عواقبها الاقتصادية والاجتماعية، في حال عدم إسراع بنك الجزائر إلى فرض سياسة حكيمة. إن الشكل (1) يرينا أنها قفزت من 1,38% سنة 2005 إلى 8,89% في 2012، مسجلة بذلك أعلى مستوى لها على مدار 15 سنة. وهذا مؤشر خطير جداً على الادخار المحلي، بالنظر إلى معدلات الفائدة الاسمية التي تطبقها البنوك على زبائنهم، والتي نزلت من حوالي 7,5% سنة 2000 إلى حوالي 1,75% سنة 2016، وهو ما كان وراء انخفاض معدل الفائدة الحقيقي، وأحياناً وصوله لمستوى سلبي، مما يؤدي لخسارة كبيرة في التعاملات المصرفية، بدل الربح الذي يُعتقد أنه يتحقق ظاهرياً، خاصة مع السيولة العالية لدى البنوك التجارية. ويعني عدم استغلالها اقتصادياً، أنها تفقد قيمتها الحقيقية وتنجر عنها خسائر كبيرة لا تقل عن 220 مليار دج سنوياً، على أساس معدلات السيولة الحالية، بدون حساب الأرباح المحتملة في حال التوظيف الجيد لها.

الشكل رقم (1) : تطور معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2016)



Source: <http://data.worldbank.org/country/algeria>

3.1. غياب عامل الثقة في النظام المصرفي :

إن عدم الثقة واهتزازها في النظام المصرفي بشكل عام، والقطاع الخاص بشكل خاص، يُعزى لأسباب رئيسية، تتمثل في تزايد عمليات الاختلاس والتزوير والتلاعب بالحسابات، والتي استنفذت الكثير من الموارد المالية، وأدت إلى صعوبات خطيرة. بالإضافة إلى إفلاس بعض البنوك والمؤسسات المالية الخاصة، رغم إنشاء صندوق ضمان الودائع، وعدم صرف مستحقات عملائها كاملة (مثل بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، والفضائح الأخرى التي شهدها القطاع المالي بصفة عامة). ولا شك أن هذه القضايا التي تستحوذ على اهتمامات معظم أفراد المجتمع، قد أثرت بالسلب على المدخر، وتركت انطباعا سلبيا عن مدى كفاءة الجهاز المصرفي، الأمر الذي سيدفعه للتفكير كثيرا عند التعامل مع البنوك، وهو ما سيؤثر على حركة الودائع لدى الجهاز المصرفي، فالغياب شبه التام للثقة بين المواطن والبنوك سيعزز من ثقافة الاكتناز ويدمر الادخار.

4.1. تدني الخدمات المصرفية :

إن التقاليد المصرفية المعتمدة في الجزائر، ليست متقدمة ومتطورة بالشكل الكافي والمطلوب، لضمان خدمة مصرفية مقبولة وذات جودة، ويمكن أن يرجع ذلك إلى الأسباب التالية :

1.4.1. ضعف كثافة شبكة البنوك الحالية في البلاد :

يتسم النظام المصرفي الجزائري بضعف في الكثافة البنكية وحدة في التركيز، وفي هذا الصدد، تشير إحصائيات 2003 إلى وجود 1250 وكالة مصرفية في الجزائر لنحو 30 مليون نسمة، وهو ما يعني وكالة واحدة لكل 24000 شخص، وهذا يتجاوز المقياس العالمي بنحو 5 مرات⁵. كما سجلت الجزائر نسبة كثافة بنكية تقدر بـ 0,41، وهو ما يعني أن انتشار البنوك غير كاف ويعاني من نقص كبير، وبالتالي لا تصل الخدمة المصرفية إلى شريحة كبيرة من الناس⁶. وهذا بالرغم من التطور الملاحظ في عدد فروع المؤسسات المالية بالجزائر والذي بلغ 1412 سنة 2010 بعدما كان في حدود 1374 فرعاً سنة 2009⁷. كما أن المدخرات الفردية مقصورة في الغالب على المدخرين في المدن، زيادة على عدم وجود التوزيع العادل للخدمات المصرفية داخل المدينة الواحدة، حيث تتركز البنوك في المناطق التجارية. ويكاد الادخار أن يكون معدوماً في المناطق الريفية، لضعف أو عدم وجود فروع للمؤسسات المالية الوطنية أو الأجنبية. ففي الجزائر توجد أزيد من 40% من بلديات الوطن بدون شبائيك بنكية، أضف إلى ذلك، أن البنوك الأوروبية العاملة بالجزائر ترفض تغطية ولايات داخلية

وفي جنوب البلاد، على الرغم من أن دفتر الشروط يلزمها بذلك، ومع ذلك لا يتحرك بنك الجزائر لتصحيح الوضع، وبالتالي فبعد السكان عن البنوك سيزيد من تكاليف المدخرين الراغبين في إيداع أموالهم، وبالتالي فإن ذلك سيثبتهم على استثمارها في أصول مادية.

وربما لو اضطرت البنوك الخاصة بحكم القانون، إلى توسيع نطاق شبكات فروعها في المناطق الريفية رغما عنها، فإن الودائع الإضافية لن تعوض تكاليف إنشاء الفروع الجديدة، بحيث أن الأمر سيحتاج إما إلى إعانات حكومية، أو أن يتحمل المدخرون والمقترضون التكاليف، على شكل القبول بفروق أوسع بين أسعار الفائدة على الودائع وأسعار الإقراض. إن تكلفة توسيع نطاق القطاع المالي، ربما تتجاوز بكثير المكاسب المتحققة في الفعالية الاقتصادية الكلية⁸. وعلى الرغم من اقتحام القطاع الخاص للنظام المصرفي الجزائري، إلا أن سيطرة البنوك العمومية لازالت قائمة، حيث تدير البنوك العمومية نحو 80% من ودائع وأصول المؤسسات والأفراد، وتستحوذ على أكثر من 90% من سوق القروض، ويرجع ذلك لعدة أسباب. وفي هذا الشأن يقول روبرت ماندل⁹ بأن المنظومة البنكية للجزائر جد سيئة، بسبب عدم خوصصة كافة بنوكها¹⁰. كما يبقى عدد البنوك ضئيلا نسبيا مقارنة بدول المغرب العربي، خاصة تونس (40 بنك) والمغرب (30 بنك)، كما تتميز هذه البنوك بمهاتين الدولتين عن نظيرتها الجزائرية من الناحية النوعية¹¹. بالإضافة إلى قلة البنوك الإسلامية التي تتعامل وفق قواعد الشريعة الإسلامية بالجزائر، مقارنة بالأنواع الأخرى من البنوك. وذلك نتيجة الضغوط التي تمارس عليها، في مقابل الحرية التامة لعمل البنوك الأوروبية العاملة بالجزائر التي تلقى الرعاية والحماية الكافية.

2.4.1. ثقل وجمود العمليات المصرفية :

إن البنوك في الجزائر ما تزال دون المستوى المطلوب في مجال نوعية الخدمات المصرفية، هذه الأخيرة التي تتميز بالرداءة، والأسباب في ذلك تتعدد، ومنها :

أ. الضغوط البيروقراطية التي تعاني منها البنوك :

إن الضغوط البيروقراطية والتي تجعل الإجراءات بطيئة جدا، ستؤثر لا محالة على إيداع الأفراد لأموالهم في الجهاز المصرفي. فإهمال بعض موظفي البنوك لزمّن العملاء عند تنفيذ معاملاتهم، والقيود البيروقراطية الأداء، وكثرة الأوراق والمستندات المطلوبة، والإجراءات التي تتبعها البنوك حتى في فتح حسابات الادخار، إضافة إلى عدم وجود السيولة أحيانا، وما يترتب عليه من ظاهرة طوابير الانتظار أمام شبابيك البنوك، قد أدى بالعديد من رجال الأعمال إلى التوقف عن إيداع أموالهم لدى البنوك، والتوجه لتصميم الغرف المحصنة.

على سبيل المثال، تستغرق عملية تسوية الشيكات (التحويلات المالية، وخصم الصكوك البنكية) ما بين 21 يوما كأقل تقدير و60 يوما كحد أقصى، وهو ما يعني حرمان أصحاب هذه الحقوق من أموالهم طوال هذه الفترة. كما أن حصول مؤسسة على دفتر شيكات، يتطلب الانتظار مدة 14 يوما للحصول عليه من البنوك العمومية، ويتم التحويل البنكي بين وكالتين لنفس البنك، وفي نفس الولاية، في مدة تتراوح ما بين يوم إلى ثلاثة أيام¹². كما أن عملية نقل صك بنكي من بنك لآخر يقع بنفس المدينة، تأخذ على الأقل شهرا كاملا. وإن الحصول على إجابة مجلس القرض لبنك معين قد يستغرق 12 شهرا، دون أن يحظى بدراسة الأخصائيين في هذا المجال. فالنظام المصرفي الجزائري، لم يتمكن من مواكبة التحول الاقتصادي الجاري، وهو لا يزال يسير بطريقة كلاسيكية جدا، مما عمل أكثر على تعطيل السير الحسن لأية انطلاقة اقتصادية، مما يجعل البنوك غير قادرة على منافسة المؤسسات المالية الأجنبية الموجودة في الجزائر¹³.

ب. ضعف استخدام البنوك للتكنولوجيا :

إن عدم وجود الخدمات المصرفية المتميزة والسريعة، يرجع كذلك إلى ضعف استخدام البنوك للتكنولوجيا، مما يعيق الأداء وسرعة التعامل اللازمين للعمل المصرفي، وبالأخص العمومية منها، حيث لا تزال تستخدم الوسائل التقليدية في الحساب، وغيره من العمليات المصرفية الأخرى. ولا يزال استخدامها للتكنولوجيا محدودا وإدخالها بطيء، ويقتصر على إدخال الإعلام الآلي والمعالجة الآلية لبعض الخدمات. وباستثناء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فإن البنوك لا تملك شبكات داخلية (*intranet* أو *extranet*)¹⁴. بالإضافة إلى قصر فترة التوريد، بمعنى عدم تغطية خدمات الإيداع والسحب لكل ساعات اليوم، مواكبة لحركة السوق والتطور النوعي في ميدان التسيير الذي شهدته الساحة المصرفية بالخارج، من إدخال أجهزة السحب والإيداع الحديثة، واستعمال تدفق المعلوماتية، وسرعة تنفيذ العمليات المعتمدة على المعالجة الآلية للمعلومات.

ج. نقص الكفاءات البشرية :

إن قطاع البنوك يسجل زيادة ملحوظة في عدد الموظفين، وإن تركز هذه العمالة يقتزن بالمستويات الإدارية السفلى. فانعدام التوازن في تواجد العنصر البشري بين مختلف المستويات الإدارية، وضعف مستوى التكوين والتأهيل، وبالتالي ضعف الخبرة والكفاءة العالية المتحكممة في دواليب التسيير، قد صعب من تسهيل عملية التآلف بين الوظيفة وشاغلها، واقتصر على العمليات البسيطة التقليدية، وترك مجالا لتقديم خدمات رديئة تفتقر إلى الجودة والنوعية. فأحيانا تنعدم حتى أبسط قواعد النظم الداخلية الخاصة بالتعامل مع الزبائن. فضعف الثقافة البنكية داخل البنوك نفسها، من خلال إدارتها وموظفيها الذين يعانون من نقص في التكوين، سيؤثر في أداء وفعالية البنوك، كطرف أساسي في النشاط الاقتصادي، وكركيمة لصيرورة عملية التنمية. ومثل هذه الظروف، من شأنها تغذية السوق الموازية، وإثارة الإشاعات المسيئة لنشاط البنوك، وهو ما يعزز دور النقود السائلة واستشرائها في الوسط التجاري والاقتصادي، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يقلص من حجم الودائع والمعروض من الأموال المخصصة للائتمان، حيث أن أغلبية الودائع ستكون تحت الطلب، وهذا يعني أنها ليست مستقرة. فعقلانية أصحاب رؤوس الأموال لا تدفعهم فقط للاحتفاظ بالأموال السائلة، بل يلجؤون إلى سحب أرصدهم من البنوك التي لا تحسن الإدارة والتسيير، وبالتالي تفضيلهم للتعامل النقدي في معظم التعاملات على التعامل المصرفي. ناهيك عن ارتفاع معدل الاكتناز، بسبب هروب الأفراد من الجهاز المصرفي، الذي فشل حتى الآن على الأقل، في تغذية الروح الادخارية لدى المواطن العادي.

5.1. عدم وجود أوعية ادخارية متعددة وأدوات جديدة لتعبئة الادخار :

من أهم مبررات ضعف الميل إلى الادخار في الجزائر، عدم وجود أوعية ادخارية متعددة، تتناسب مع ميول شريحة كبيرة من الأفراد، وتحملهم على الادخار. والادخار بالإضافة إلى ضآلته يعاني من عدم وجود وسائل فعالة لتعبئته، وتحويله إلى مصدر لتمويل التنمية. فضعف الآليات المتواجدة، بالإضافة إلى عدم موازنة مناخ الاستثمار، هو ما نتج عنه هروب رؤوس الأموال. كما تعاني البنوك من غياب أدوات جديدة قادرة على اجتذاب وتعبئة الادخار، وهذا يمثل عائقا هيكليا يضعف من تعبئة موارد الادخار، وإن مشكلة تعبئة موارد التنمية المتوسطة والطويلة الأجل، والتي تمثل أولوية مطلقة ما تزال مطروحة بحدة. ويتجلى ذلك في العجز الملاحظ بالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية فيما يخص استقطاب المدخرات المحلية، والتي تعتبر غير كافية، خاصة منها ذات الأمد المتوسط والطويل، والتي تمثل المورد المستقر الذي تقتضيه عمليات الاستثمار بما يوافق متطلبات التنمية. فالبنوك الجزائرية لا تقدم منتجات متنوعة وجذابة لتلبية حاجات المدخرين، وترتكز مهمتها في تحويل النقود إلى قروض الاستدانة، دون وضع إستراتيجية جدية في تعبئة الموارد، وتخصيصها لأفضل استخدام لها.

6.1. إهمال وظيفة التسويق المصرفي :

إن إهمال وظيفة التسويق المصرفي يتجسد في عدم وجود الشفافية في العمل المصرفي، بمعنى عدم توفر المعلومات عن الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك، والتي تتميز بها عن بعضها البعض في المنافسة؛ فالبنوك الجزائرية لا تقوم بدراسة السوق، أو إعلام الزبائن عن تكاليف الخدمة البنكية، ومختلف الخدمات التي تقدمها، وقد يُحدث إهمال وضع إستراتيجية تسويقية في البنوك إلى تشوهات في أدائها. وترجع عوائق إدماج التسويق البنكي إلى عدة أسباب، منها : جهل البنك لزبائنه ؛ تشابه منتجات مختلف البنوك مما يضعف من اهتمام الزبون بها ؛ رفض البنوك للأفكار والإجراءات الجديدة التي تتصف بالخطورة، نظرا لأهمية معيار المخاطرة، وجهل البنوك لما يحدث من تطورات التكنولوجية¹⁵.

2. ضعف تطور البورصة

تعتبر البورصة نظام لتجميع ؛ تحويل وتخصيص الموارد المالية. ويقوم هذا النظام بتجميع رؤوس الأموال من الوحدات الاقتصادية ذات الفوائض المالية، وتوزيعها على الوحدات الاقتصادية التي تعاني من عجز في الموارد المالية¹⁶. وتتميز البورصة عن غيرها من قنوات جذب المدخرات، بأنها قادرة على اجتذاب أي كمية من المدخرات مهما تضاءلت. وذلك لأن الأوعية المالية المصدرة بها، ذات قيم تناسب مختلف المدخرين، الأمر الذي يترتب عليه توسيع قاعدة المدخرين، وبالتالي تعبئة كمية كبيرة من الموارد المالية، تتحول بدورها إلى تدفقات مالية لشركات ومؤسسات تمارس أنشطة اقتصادية مختلفة، مما يعني زيادة الاستثمارات الحقيقية، وزيادة فرص العمالة، وتوليد دخول جديدة، يتمخض عنها مزيد من المدخرات¹⁷. وتنسم بورصة الجزائر بصفة عامة، بضيق نطاقها وعدم تنوع هياكل أصولها المالية، نتيجة لعوامل عديدة. ويبدو أن بورصة الجزائر قد برزت إلى الوجود عابرة، حيث كانت الانطلاقة متواضعة وتفتقد إلى الجدوية، وذلك بالنظر إلى الإمكانيات التي يتوفر عليها الاقتصاد الجزائري، لو تم تهيئة المناخ الملائم لذلك¹⁸. ويمكن تحديد بعض أسباب ضعف بورصة الجزائر للقيم المنقولة فيما يلي :

1.2. اتساع السوق الموازية : حيث تكون الأرباح المحققة فيها على قدر كبير من الأهمية، لذا فإن وجود هذه السوق لا يشجع إطلاقا على توجيه المدخرات نحو الاستثمار في الأوراق المالية.

2.2. ضعف الحوافز الجبائية والضرائب المرتفعة على الدخل : فمثلا نسبة الضريبة على أرباح الشركات تعادل 30% من الأرباح، وهذه النسبة تؤدي إلى تخفيض نسبة الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين، زيادة عن الضريبة على الدخل الإجمالي، التي تخضع لها مرة أخرى التوزيعات عند تحويلها إلى حسابات المساهمين. كل هذه الضرائب تُضعف من مردودية الأموال المستثمرة في الأوراق المالية، لذا فإن هذا الضغط الجبائي أدى بهم إلى تغيير سلوكهم الادخاري والاستثماري.

3.2. ضعف البنية الاقتصادية : وذلك من حيث الإنتاج والتنوع والمنافسة.

4.2. عدم ملائمة التشريعات القانونية السارية المفعول : سواء للمؤسسات الاقتصادية أو المصرفية.

5.2. تردد صانعو القرار في الأجهزة العليا للدولة في مجال الخصخصة : كاستبعادهم للأسهم من أنشطة بورصة الجزائر، وتجسيد عمليات الخصخصة من شأنه أن يضاعف من عدد الأوراق المدرجة في البورصة.

6.2. طول الإجراءات البيروقراطية وتعقيداتها : وهذا سيؤدي حتما إلى إحجام المستثمرين عن إقامة مشروعات استثمارية، وأيضا الاستثمار في الأوراق المالية المعروضة للتداول.

7.2. قلة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر : والمهيمن عليها من طرف القطاع العام، وهذا بسبب الوضعية المالية المتدهورة التي تميز أغلب المؤسسات. فعلى الرغم من اقتراح 30 مؤسسة عمومية عند انطلاقة البورصة، تم انتقاؤها من المجمعات العمومية (*Publics Holding*) خلال سنة 1999 لفتح رأس مالها للقطاع الخاص، غير أنه من بين هذه المؤسسات، حظيت شركتي صيدال ورياض سطيف

فقط بالموافقة على إدراج أسهمها في البورصة، فيما لم يتم قبول إدراج أسهم الأوراسي إلا مع بداية سنة 2000¹⁹. وتتزايد الجزائر الترتيب بالنسبة للدول العربية بنسبة 0,12% من مجموع الشركات المدرجة في البورصات العربية لسنة 2006، حيث بلغ عدد الشركات المدرجة في البورصة شركتين فقط من مجموع 1623 شركة عربية²⁰. بينما بلغ عدد الشركات المقيدة في البورصة 5 شركات كبرى عام 2007. بذلك تحتل الجزائر المرتبة الأخيرة في عدد الشركات المدرجة في بورصات الدول العربية²¹. ونتيجة العدد الضئيل من الشركات المدرجة، كان الركود ميزة بورصة الجزائر، والذي انعكس على مؤشر السيولة. هذا الأخير الذي سجل مستويات متدنية جدا، فمثلا في سنوات 1999؛ 2000 و 2001 سجل على التوالي النسب : 0,003%؛ 0,017% و 0,012%. فالقيم المهملة تقريبا لهذا المؤشر، تعني أن وزن البورصة في الاقتصاد الوطني ليس له أي تمثيل²². وبالنظر إلى مؤشر معدل رسيمة البورصة، الذي يعكس مدى قدرة البورصة على تعبئة رؤوس الأموال الضرورية للاستثمار، أي تعبئة المدخرات، وتوجيهها للشركات المقيدة في البورصة، فإنه يكاد يكون مهملا. حيث لم تتجاوز هذه النسبة حدود 1% منذ بدء التداول سنة 1999، أين بلغت 0,59%، ثم أخذت في الانخفاض إلى أن وصلت إلى 0,22% عام 2003²³. وانخفاض هذا المؤشر، يعكس مدى الاعتماد على التمويل عن طريق القروض، مقارنة بالتمويل عن طريق الأوراق المالية، كما يعكس الدور المحتشم لبورصة الجزائر في تمويل الاقتصاد.

8.2. غياب البيانات عن أداء الشركات : سواء الشركات المنضوية في البورصة أو غيرها، وهو ما يلقي بظلاله على مستقبل البورصة، إذ لا يمكن لهذه الأخيرة أن تنمو إلا في مناخ تسوده الشفافية.

9.2. عدم تنوع الأوراق المالية المعروضة : حيث أن تنوع الأوراق المالية المعروضة للتداول، يفتح مجال الاختيار أمام المستثمر للاستثمار فيما يختار، وفق البدائل المتاحة أمامه، وبالتالي يكون هناك جمهور كبير من المستثمرين والمتدخلين في البورصة. وما يلاحظ على شريحة المكتسبين، هو طغيان واحتكار المؤسسات المالية، وبالتالي فإن الادخار العائلي يبقى ضعيف المشاركة في هذه العملية، إذ من المفروض، هو العمل على جلب المدخرين الأفراد، وتجميع مدخراتهم لاستغلالها في الاستثمار.

10.2. ضعف القدرة الادخارية للأفراد : والتي كانت من آثار انخفاض قيمة الدينار وتحميد الأجور، وتحرير أسعار السلع والخدمات، والتسريح الجماعي للعمال. حيث يلاحظ توسع دائرة الفقر والبؤس وتقلص دخل الأفراد، وفي هذه الأوضاع، من الصعب انتظار إقبال كبير من طرف الأسر الجزائرية من أجل الادخار.

11.2. معوقات اجتماعية وثقافية : وتتمثل في غياب الوعي والثقافة المالية للاستثمار في البورصة لدى المتعاملين الاقتصاديين والمدخرين، والعامل الديني الذي يحرم التعامل بالسندات ذات العائد المضمون في شكل فوائد محرمة شرعا، أضف إلى ذلك ضعف كفاءة الموارد البشرية ونقص تخصصها في مجال البورصة.

كل هذه المعوقات، أضفت نوعا من الجمود على بورصة الجزائر، وجعلت منها هيكلا مهجورا بلا روح، حيث كان من المفترض أن تعكس البورصة الحركية الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري.

ثانيا. فرص نجاح عملية تعبئة الودائع المصرفية الادخارية لدى الجهاز المصرفي :

يمثل الجهاز المصرفي القلب النابض لأي اقتصاد معاصر، بفعل الوظائف التي يقوم بها، خاصة قيامه بخدمات الوساطة المالية بين وحدات الفائض والعجز²⁴. وتكمن الأهمية الاقتصادية للبنوك، في الوصول إلى المتطابقة الحسابية المتعلقة بالادخار والاستثمار، وكيفية تحفيز المدخرات وتوفيرها، ومن ثم إعادة تخصيصها على الوحدات الاقتصادية التي هي بحاجة إليها، وبالتالي تحقيق زيادة في الإنتاج، ومن ثم زيادة ونمو الدخل القومي²⁵. وتتزايد أهمية البنوك، لسد الفجوة الاستثمارية القائمة بين حجم المدخرات المحلية، وحجم الأموال المطلوب استثمارها. وقد أظهرت تجارب عدد من الدول المتقدمة والنامية، أن القطاع المصرفي الكفء، هو الذي يقوم بتعبئة وتوسيع أدوات الادخار

المتاحة، ودعم قدرة الاقتصاد على التصدي للأزمات المالية الخارجية غير المتوقعة، والمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي²⁶. وإذا كان الاستثمار عماد التنمية، والادخار مورد الاستثمار، وإذا كانت التنمية شعار دولة الجزائر، فإن قوة الترابط بين تلك الأطراف الثلاثة، لتتوقف بدرجة كبيرة على كفاءة الجهاز المصرفي في أداء نشاطه، ففيه تتجمع الموارد ومنه تنساب. وإذا الأمر كذلك، فإن النجاح في تجسيد مبدأ الكفاءة في نشاطه، مقترن بمدى قدرته على تعبئة كل دينار يفيض عن الاستهلاك²⁷.

وإذا ما أريد تعبئة المدخرات، فإن على البنوك الجزائرية أن تواجه التحديات التي تحول دون تعبئة فعالة للادخار المحلي. وذلك بمعالجة جوانب الضعف فيها، وتعميق الإصلاحات في القطاع المصرفي، وزيادة فاعلية السياسات المتبعة، حتى تستطيع البنوك تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي، وتحفيز الطلب على الودائع المصرفية. ومن جهة أخرى، يتعين التأكد، إلى جانب تعبئة المدخرات المحلية، من أنها تُستخدم لتلبية الطلب على الائتمان، من جانب أولئك المستثمرين الذين تعد مشاريعهم بأعلى عائد اقتصادي كلي. لتحقيق ذلك، لابد من توفر سياسة ادخارية فعالة من قبل البنوك، ويكمن دور هذه البنوك في التأثير إيجابيا على قرار المدخر، من خلال الآليات والأدوات من جهة، والتأثير الأدي من جهة ثانية. فمن حيث الآليات والأدوات، التي من شأنها أن تدعم دور الجهاز المصرفي الجزائري في حشد واستقطاب المدخرات نشير إلى ما يلي :

1. تحفيز الادخار

1.1. تطبيق أنظمة للحوافز وتقديم عائد مجز على المدخرات :

1.1.1. تطبيق أنظمة للحوافز :

لجذب المزيد من المدخرات إلى البنوك، يجب تبني أنظمة تحفيز لكل من المودعين والموظفين، الذين يساهمون في جذب المزيد من الودائع لبنوكهم. ويمكن أن تكون تلك الحوافز في شكل حوافز مادية أو معنوية أو معا. وفيما يلي مقترحات لهذه الحوافز :

أ . منح حوافز مادية للمدخرين الذين يقومون بإيداع مبالغ كبيرة، ولفترات طويلة مع البنوك، وذلك بإعطائهم أولوية في توفير العملات الحرة عند السفر أو العلاج بالخارج. بالإضافة إلى تقديم تحفيزات غير نقدية لهم، كالاستفادة من تمويل بفوائد ميسرة أو بدونها، أو منحهم حوافز تشجيعية، يتم الإعلان عنها في وسائل الإعلام المختلفة، ومبالغ معتبرة نقدا أو عينا، والتي تحمل اسم البنك كنوع من الدعاية للبنك²⁸؛

ب . تحفيز موظفي البنوك الذين يأتون بأفكار ومبادرات تساعد على جذب المدخرات، أو الذين يبذلون جهدا مقدرا لاستقطاب عملاء جدد، عبر الاتصالات الشخصية، أو من خلال ترقية الأداء بوحداهم، بما يمكن من تقديم الخدمات المصرفية السريعة، وكسب ود العملاء، وتشجيعهم لإغراء آخرين للتعامل مع البنك. ويكون تحفيز هؤلاء الموظفين ماديا ومعنويا ؛ ماديا عن طريق العلاوات الاستثنائية والمكافآت التشجيعية والترقيات الاستثنائية ؛ ومعنويا عن طريق خطابات الشكر والتقدير، ومنح الأولوية في الترقية هؤلاء للموظفين، ومنح قروض وسلفيات بشروط ميسرة لهم، مع منحهم فرصا للتدريب المحلي والخارجي.

2.1.1. تقديم عائد مجز على المدخرات:

وهذا يعني ضرورة تطبيق أسعار فائدة مغرية ومحفزة، تسمح بجلب مدخرات الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة، وتعمل في نفس الوقت على استمرار عملية الادخار وانتظامها. وهذا لن يتأتى في الحقيقة إلا عن طريق تحرير معدل الفائدة المصرفية. ونقصد بالتحرير هنا إلغاء القيود المفروضة على معدلات الفائدة، وتركها لقانون العرض والطلب²⁹. لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاعها بمعدلات أعلى من معدل التضخم، وبالتالي الحصول على أسعار فائدة حقيقية موجبة. الأمر الذي يعمل على تحفيز وزيادة المدخرات المحلية، ويمنع من هروب رؤوس الأموال، وبالتالي توفير موارد مالية إضافية يتم توجيهها نحو الاستثمار، وهو ما يساهم في تدعيم النشاط الاقتصادي، وزيادة

التنمية والنمو. ويستشهد البنك الدولي بعدد من الدول، مثل : تايلند ؛ تركيا وكينيا، عندما أدى تحرير معدلات الفائدة بها إلى زيادة الادخار والاستثمار³⁰.

2.1. مكافحة التضخم :

إن اتباع سياسة فعالة لمكافحة التضخم، وخلق آلية بواسطة البنك المركزي، لتعويض فقدان القيمة الحقيقية للودائع نتيجة التضخم، يستدعي اتخاذ جملة من الإجراءات فيما يخص كل من السياستين النقدية والمالية، بالإضافة إلى تشجيع الدولة على الالتزام بتطبيق فريضة الزكاة قدر المستطاع، ونلخص فيما يلي الوسائل المقترحة في هذا الصدد :

1.2.1. السياسات النقدية :

تعمل السياسة النقدية على تعبئة وتنمية أكبر قدر ممكن من الادخار المحلي، بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية القائمة في الدولة، ووضعه في خدمة عملية التنمية الاقتصادية. وإن السياسة النقدية المضادة للتضخم، إنما تقوم على أساس تحقيق انكماش في الائتمان المصرفي، بحيث يلعب البنك المركزي الدور الأساسي في تطبيقها، بواسطة مجموعة من الأدوات، وفيما يلي بيان لأهم هذه الأدوات :

أ. سعر إعادة الخصم :

إن قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، سوف يترتب عليه قيام البنوك التجارية بدورها برفع سعر الخصم الذي تتقاضاه من عملائها. ومن هنا، يمكن للبنك المركزي باتباعه لسياسة إعادة الخصم، التأثير في حجم النقود المتداولة، وفي حجم الائتمان المصرفي الكلي، وذلك عن طريق تأثيره في سعر الفائدة، وفي حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية، وذلك على النحو التالي :

• **التأثير في سعر الفائدة :** في ظروف التضخم، يلجأ البنك المركزي إلى رفع سعر إعادة الخصم، والذي يترتب عليه قيام البنوك التجارية برفع سعر الخصم الخاص بها، بمعنى رفع تكلفة القروض التي تقدمها تلك البنوك إلى عملائها. وسوف يقلل ذلك بدوره من رغبتهم في الاقتراض من البنوك التجارية، فينكمش حجم القروض، ويقل حجم النقود المتداولة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، ويقل الطلب على السلع والخدمات، حتى يتوازن مع المعروض المتاح منها، وتقل بالتالي حدة الاتجاه التضخمي.

• **التأثير في حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية :** إن رفع سعر إعادة الخصم، يترتب عليه إحجام البنوك عن خصم ما لديها من أصول في شكل أوراق تجارية، فتتقصر السيولة اللازمة لها بغرض خلق الائتمان، وبالتالي يقل حجم نقود الودائع وعرض النقود.

ب. عمليات السوق المفتوحة :

تُحدث عمليات السوق المفتوحة أثرها على النقود الموجودة في التداول كالتالي :

• **التأثير في احتياطات البنوك التجارية :** في أوقات التضخم، يدخل البنك المركزي سوق الأوراق المالية بائعا لبعض أو كل ما في حوزته من أوراق مالية حكومية، فإذا ما باع تلك الأوراق إلى الأفراد، فسوف يحصل في هذه الحالة، على أثمانها في صورة شيكات مسحوبة على حساباتهم لدى البنوك التجارية، ويقوم البنك المركزي بخصم تلك الشيكات من الأرصدة الدائنة التي تحتفظ بها تلك البنوك لديه، بما يعنيه ذلك من تخفيض لحجم احتياطياتها النقدية، بما يعادل قيمة الأوراق المالية المباعة، فتقل قدرتها على خلق الائتمان، وينخفض بالتالي عرض النقود.

• **التأثير في أسعار الفائدة على السندات :** إن دخول البنك المركزي بائعا للسندات الحكومية في سوق الأوراق المالية، غالبا ما يُصطحب بانخفاض في أسعارها السوقية، مما يعني ارتفاع أسعار الفائدة عليها (نظرا لثبات ما تغله من إيرادات)، بما يعنيه ذلك، من زيادة تكلفة الحصول على أي قروض جديدة قد يرغب رجال الأعمال في الحصول عليها. وفي هذا الإطار، فعلى بنك الجزائر اللجوء إلى تطبيق

إستراتيجية نقدية فعالة، واستغلال السوق المفتوحة لترشيد السيولة الهائلة، بإصدار سندات خاصة لامتصاصها كما هو معمول به عالمياً، وهذا لتفادي الخسائر الضخمة التي يتكبدها الاقتصاد الجزائري، من جراء عدم التحكم في التضخم.

ج. سياسة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني :

في حالة التضخم، إذا لاحظ البنك المركزي أن حجم الائتمان الذي قامت به البنوك التجارية، قد تجاوز المستوى المرغوب فيه، فسوف يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني. ويترتب عن ذلك، تقليل سيولة هذه البنوك، عن طريق تجميد جزء من احتياطياتها النقدية، مما يترتب عليه التقليل من قدرتها على التوسع في عمليات الإقراض، وخلق ودائع جديدة. وبالتالي انخفاض حجم وسائل الدفع في المجتمع، فينكمش حجم المعاملات، ويقل الطلب الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، والتقليل من حدة الموجة التضخمية.

د. السياسات المباشرة للرقابة على الائتمان المصرفي :

بالإضافة إلى الوسائل الكمية السابقة، يلجأ البنك المركزي إلى أدوات أخرى مباشرة للرقابة على عرض الائتمان المصرفي، ومن هذه الأدوات ما يلي :

• **أسلوب الإقناع الأدبي والمعنوي :** إذا لاحظ البنك المركزي أن التوسع في حجم الائتمان من طرف البنوك التجارية، ينعكس سلباً على المصلحة العامة، فعندئذ يطلب من هذه البنوك تخفيض حجم الائتمان، دون اللجوء إلى تطبيق سياسة سعر إعادة الخصم، أو السوق المفتوحة، أو نسبة الاحتياطي القانوني. ونظراً للعلاقة المتينة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، باعتباره بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض، فعندئذ تكون البنوك التجارية ملزمة بالإقناع الأدبي، وبالتالي فإن الإقناع الأدبي، هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبياً بخصوص تقديم الائتمان، وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة³¹.

• **سياسة التعليمات والأوامر المباشرة الملزمة :** يختلف هذا الأسلوب عن سابقه، من حيث أن الأوامر في هذه الحالة تُعد ملزمة وصارمة، وليست اختيارية، حيث يترتب على تجاهل البنك التجاري لها، وعدم إلتزامه بها، تعرضه لعقوبات معينة. لذلك تعتبر هذه السياسة أكثر فاعلية ونجاعة. وفي هذا الإطار، يعطي القانون البنك المركزي الحق في إجبار البنوك، والمؤسسات المالية، على تحديد مقدار القروض، أو استخدام جزء من احتياطياتها وأصولها، في شراء السندات الحكومية، أو إقراضها للمشاريع الاستثمارية... إلخ.

2.2.1. السياسة المالية : تركز السياسة المالية في معالجتها للتضخم على عدة أدوات، من أهمها ما يلي :

أ. الرقابة الضريبية :

تُعد الرقابة الضريبية الأداة الأكثر فاعلية في ضبط حركات التضخم، حيث يؤدي رفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخل، إلى سحب جزء من القوة الشرائية، فيقع الأفراد تحت ظل معدلات عالية من الضريبة، وبهذا ينخفض دخلهم، مما يعني إجبارهم على التقيد بنمط معين للاستهلاك، وهو ما يلطف من حدة الطلب الكلي على السلع، ويدفع بالأسعار نحو الانخفاض، وبالتالي إلى الإقلال من ظهور عملية التضخم.

ب. الرقابة على الإنفاق العام :

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم من خلال الإنفاق الحكومي، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، وذلك بخفض معدلاته. ومن المناسب التقليل من الإنفاق الحكومي باستحداث فائض في الميزانية، يتوقف على حجم الفجوة التضخمية المراد القضاء عليها، أو بالتأثير على حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري. وبما أن كبح الاستثمار يعني تخفيض الإنتاج والزيادة في مشكل البطالة، وهو ما يتعارض مع ضرورات التنمية الملحة في بلادنا، فيبقى الاستهلاك الخاص هو محور عمل السياسة المالية، لسهولة التأثير فيه وتسييره بسهولة، بحيث تقوم الحكومة بوقف الزيادة في الأجور، ورفع معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ورفع قيمة الاشتراكات

الاجتماعية، مع خفض في الإعانات الاجتماعية وقروض الاستهلاك. وتستطيع الدولة الاقتراض من الجمهور، بهدف امتصاص الفائض من مداخيل الأفراد، وتقليل إنفاقهم في سوق السلع. كما يمكن التأثير على التضخم، من خلال مراقبة الأسعار من طرف الحكومة، من خلال التدخل المباشر في تثبيتها، ومحاولة ربطها بالأجور، من أجل المحافظة على القوة الشرائية للطبقة العاملة. كذلك إن إنتاج بعض السلع الضرورية على حساب السلع الكمالية، ورفع الإنتاجية بشكل عام، هو إجراء مضاد للتضخم، ويساعد على إبقاء الأسعار بعيدة عن الارتفاع بسرعة.

ج. الرقابة على الدين العام :

تساهم الرقابة على الدين العام في إدارة التحويلات المالية، وتوجيه الإنفاق الإنتاجي، بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق، واستخدامها في تمويل الميزانية. فالسياسة المالية في رقابتها على الدين العام، تقوم بتحويل الموارد المالية أو القوة الشرائية الزائدة من القطاع الخاص إلى القطاع العام، وبالقدر الكافي، لتثبيت الاستقرار في الطلب الكلي الفعال عند مستوى التوظيف الكامل.

3.2.1. تطبيق فريضة الزكاة :

إن تطبيق فريضة الزكاة، يسهم في التخفيف من العوامل المسببة للموجات التضخمية، الناتجة عن ارتفاع الطلب عن العرض الكلي، وتلك الراجعة إلى الإختلالات الهيكلية، وتلك المترتبة على ارتفاع النفقات.

أ. الزكاة وتخفيف التضخم الراجع إلى ارتفاع الطلب³² :

إن تطبيق فريضة الزكاة يكون له أثره في كبح جماح الطلب التضخمي وذلك من خلال :

• توفير التدفقات النقدية : فانتظام انسياب حصيلة الزكاة، يوفر كميات النقد اللازمة للتداول، دون الحاجة إلى لجوء السلطات النقدية لعمليات الإصدار النقدي.

• ضبط الطلب الكلي: فتطبيق الزكاة يضمن توفير حد الكفاية لجميع أفراد المجتمع، دون الارتفاع إلى مستويات الاستهلاك الكمي.

• زيادة العرض عبر الدور الإنمائي للزكاة : إن هدف توزيع الزكاة هو تحقيق الإغناء لمصارفها، ولا يتحقق ذلك بحصول المستحقين لها على حاجاتهم من السلع والخدمات فحسب، وإنما بتوفير كفايتهم في الحال والمستقبل، عن طريق توفير الأدوات و رؤوس الأموال الإنتاجية الملائمة لمواهبهم الطبيعية وقدراتهم المكتسبة. ويعني ذلك، عدم اتجاه كل الدخول الموزعة إلى الطلب الاستهلاكي، وإنما يتجه جزء هام منها إلى مجالات استثمارية، وبخاصة في المدى الطويل. كما أن الزكاة تعمل على مواجهة التضخم مسبقاً، حيث تشجع على الاستمرار في الاستثمار، وذلك لأنها تحارب الاكتناز، وبذلك تخفف من الإختلال بين الطلب والعرض.

• الزكاة العينية تحد من الإنفاق غير الضروري للنقد، وتسهم بدرجة كبيرة في احتفاظ النقود بقيمتها الشرائية دون تدهور.

ب. الزكاة ومعالجة التضخم الراجع إلى الإختلالات الهيكلية :

تخفف الزكاة من هذا النوع من التضخم، بمعالجة الإختلالات الهيكلية التي تكون سببا في حدوثه، وذلك بـ :

• توجيه استثمارات الزكاة جهة السلع المطلوبة محليا : بمعنى اتجاه رؤوس الأموال للدخول إلى الاستثمار في القطاعات التي يزيد الطلب عليها، ومن أهم هذه القطاعات : القطاع الزراعي الذي يسهم في توفير الاحتياجات الغذائية المتنامية للسكان، وبالتالي التخفيف من حدة المشكلة الغذائية، التي تعد سببا رئيسيا من أسباب الموجات التضخمية.

• تلافي التضخم المقرون بعجز الموازنة : إن ضالة الحصيلة الضريبية، وما يترتب عنه من زيادة عجز ميزانية الدولة، سيؤدي إلى الإصدار النقدي لتمويل العجز. لكن في وجود الزكاة التي تتميز بارتفاع درجة مرونة حصيلتها تجاه التغير في حجم الدخل، بحيث نجد أن زيادة الدخل بما يوفر لأصحابها نصاب الزكاة، سيترتب عليها إضافة موارد جديدة إلى حصيلتها. كما أن زيادة دخول من يتوفر لديهم

النصاب، سيعني زيادة المستحق عليها من زكاة على عوائد وأرباح استثمارها، أو على رأس المال إذا لم يتم استثماره. وهذا يعني، ارتفاع الجهد الزكائي مقارنة بالجهد الضريبي، الأمر الذي يساهم في تقليص حجم الإصدار النقدي، وبالتالي الحد من التضخم.

ج. الزكاة وتخفيف التضخم الراجع إلى الارتفاع في النفقات : تعالج الزكاة هذا النوع من التضخم من خلال عدة سبل، منها :

• **مكافحة اللولب التضخمي للأجور والأسعار :** تمثل الأجور المرتفعة أحد الأسباب الرئيسية لتضخم النفقات، وهذا يؤدي بالمنتجين إلى رفع الأسعار، مما يشكل عبئا جديدا على الدخول، فيطالب العمال بزيادة عالية، وهكذا تتوالى عمليات الارتفاع في كل من الأجور والأسعار. وقد لا تحدث الزيادة في الأجور تضخما، إذا صاحبته زيادة في إنتاجية العمل، تعوض الزيادة في الأجر. وفي هذا الإطار، فإن فرض الزكاة كنفقة على رأس المال، سيؤدي إلى القضاء على البطالة المقنعة، والعمل على الاحتفاظ بمستوى التشغيل، الذي يتناسب فيه ناتج عنصر العمل والأجر المدفوع له. من ناحية أخرى، قد تتبع الدولة سياسة عمالة، تؤدي إلى حدوث تزايد واضح في كتلة الأجور، دون أن يتزامن ذلك مع زيادة ملموسة في معدل الإنتاجية. وفي هذه الحالة، تكون سياسة التوظيف أشبه بنظام للإعانات الاجتماعية. ولا نكون في حاجة إلى مثل هذه السياسات، التي يترتب عليها تضخم تكاليف التنمية، حيث تتكفل الزكاة بأداء هذه المهمة خير أداء، فتعين من تقعه إمكانياته الشخصية على استكمال كفايته.

• **تحقيق التشغيل الأمثل لطاقات الإنتاج :** إن وجود جزء من طاقات الاقتصاد الإنتاجية عاطل، يمثل أحد الضغوط التضخمية التي تباشر مفعولها في مجال تضخم نفقات الإنتاج. وتكون الزكاة هي العلاج الأمثل للقضاء على أي طاقات إنتاجية عاطلة مكنوزة، فهي تطرح خيارين ؛ فإما أن يتم تشغيلها في أوجه الاستثمار المختلفة، وإما أن تتناقص بقسط سنوي ثابت هو قيمة الزكاة الواجبة فيها. وعلى ذلك، فإن الزكاة تعتبر نفقة وعبئا على رؤوس الأموال العاطلة، بينما تنخفض هذه النفقة على رؤوس الأموال العاملة، فيتم إخراج الزكاة على عائد وأرباح هذه الأموال. ويسهم ذلك في التخفيف من الضغوط التضخمية التراكمية، الناجمة عن بقاء جزء من رؤوس الأموال الإنتاجية عاطلا.

3.1. ترسيخ مفهوم الأمان والثقة في الجهاز المصرفي :

يتأتى مفهوم الأمان والثقة في الجهاز المصرفي، بتوفر الاستقرار الاقتصادي والتشريعي والسياسي، الذي يؤدي إلى زيادة الثقة في البنوك، وبالتالي إقبال المتعاملين مع البنوك. وكدليل على ذلك، الإقبال الهائل للمتعاملين أفرادا ومنظمات على البنوك السويسرية وبعض البنوك الأمريكية، الأمر الذي ينجم عنه نماء الموارد المالية للمصارف. كما يتأتى كذلك، باتخاذ كافة التدابير التي من شأنها أن تؤمن مبدأ سرية ودقة المعاملات المصرفية. إذ يعتبر السر المصرفي بين البنك وعميله من الأسرار المهنية الجديرة بالصون، ولذلك وجب عدم تقديم المعلومات الخاصة بحسابات العملاء لأي جهة غير القضاء. ولغرض تعميق الثقة والاطمئنان عند الأفراد، لابد من تحديث الشيكات وإعادة طباعتها بشكل جديد، يراعى فيه الأمان والجودة، والعمل على زرع الثقة في المدخرين، حتى يتزايد حجم الادخار.

4.1. وضع إستراتيجية لتطوير الخدمة المصرفية : تمس النواحي التالية :

1.4.1. زيادة كثافة الشبكة البنكية :

تعتبر البنوك إحدى قنوات جذب المدخرات المتاحة بالبلاد، ولحشد قدر من تلك المدخرات واستثمارها في القطاعات الاقتصادية المختلفة، يتعين التغلب على الصعوبات التي تعترض استمرار السلوك الادخاري، ومن هذه الصعوبات طبعا بعد المسافة ومشقة الانتقال. ويكون ذلك بإتباع الوسائل المناسبة والسريعة، ومنها : الانتشار الجغرافي المتوازن لتلك البنوك، وبشكل واسع في ولايات الوطن المختلفة، وذلك قصد الاقتراب أكثر من المدخر. ويتأتى ذلك، بتنمية الشبكة البنكية عن طريق فتح فروع ووكالات جديدة في مناطق متعددة من البلاد، وخاصة خارج المدن، لتشمل المناطق الريفية، وهذا لتسهيل الخدمات للمواطنين.

2.4.1. مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية :

من أجل تطوير نظم و وسائل تقديم الخدمات، وابتكار تطبيقات جديدة للخدمة المصرفية تتميز بالكفاءة والسرعة والدقة في الأداء، اهتمت الدول المتقدمة بشكل خاص بتكثيف الاستخدام لأحدث تقنيات المعلومات والاتصالات في المجال المصرفي، بغية خفض العمليات المصرفية التي تتم داخل فرع المصرف، حيث أصبحت لا تتجاوز 10% من إجمالي العمليات. بينما تتم جميع العمليات الأخرى، بواسطة قنوات إلكترونية، مثل أجهزة الصرف الآلي، ونقاط البيع الإلكترونية التي أفرزتها التجارة الإلكترونية التي عرفت نموا سريعا، وهو ما ترتب عليه تحسينات ملحوظة في طبيعة وآليات تقديم الخدمة المصرفية³³. ولتشجيع الادخار في الجزائر، يجب تطوير وتقوية المؤسسات المالية والأوعية الادخارية، والارتقاء بالنظام المصرفي إلى مستويات الأنظمة المصرفية العالمية. ويتأتى ذلك من خلال الاهتمام بالثورة التقنية، والتوسع في استخدام أحدث أدوات التقنية المصرفية، سواء على مستوى تأدية الأنشطة الداخلية للمصرف، أو على مستوى تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية المتطورة والسرعة، والتي تعتمد على الوسائط الإلكترونية الحديثة كالإنترنت والهاتف النقّال، وربط فروع البنوك المختلفة بشبكة معلوماتية، تسمح للجمهور بتحويل أموالهم وسرعة إنجازها، وبالتالي تقديم خدمات أفضل تلبي طموحاتهم. إضافة إلى تشجيع استخدام أنظمة الدفع الحديثة، التي تقلل من حيازة النقود، كنظام بطاقات الائتمان، والتزود بالبطاقات الإلكترونية والآلات الحديثة لعد النقود، وأنظمة الصراف الآلي، التي يمكن من خلالها تسريع إجراءات سحب وتوريد الأموال في أي وقت (24/24 ساعة)، ومن أي فرع من فروع البنك، لضمان عدم انقطاع الخدمة طوال أيام الأسبوع. والعمل على ألا تكون هناك فئات كبيرة للأوراق النقدية، تساعد على تخزينها خارج الجهاز المصرفي.

3.4.1. تنويع وتحسين الخدمات المصرفية المعروضة شكلا ومضمونا :

ويتأتى ذلك عن طريق إتباع سياسة إنتاج خدمات ومنتجات جديدة، بالإضافة إلى استخدام الإستراتيجية التنافسية المناسبة، التي تقدم كافة الخدمات المصرفية والمالية محليا وعالميا، وذلك بأقل تكلفة ممكنة، وبأحسن جودة، وبأعلى إنتاجية، وبسعر تنافسي، وفي أقل وقت ممكن، وذلك لتحفيز الأفراد والمؤسسات على الادخار.

4.4.1. الاستثمار في العنصر البشري :

إن الاستثمار في العنصر البشري، أصبح الآن من أهم مقومات التنمية المستدامة، ويعتبر أحد العوامل الأساسية والهامة في قطاع الخدمات، وبالأخص فيما يتعلق بقطاع البنوك، حيث إن تكوين وتسيير الموارد البشرية التي تتميز بصفات الاحترافية في هذا القطاع، يجب أن يكون من الأولويات. وفي هذا الإطار، من الضروري تنمية مهارات العاملين بالبنوك، بإعداد الكوادر المصرفية على مستوى عالمي وتطوير أدائهم، والعمل على حسن معاملة المدخزين، من أجل كسب ثقتهم و وفائهم، واستقبالهم بطريقة لائقة وحضارية، وذلك للقضاء على ما يُعرف بظاهرة فقد العملاء، نتيجة للتصرفات السلبية لموظفي الاستقبال والصرافين.

5.1. ابتكار أوعية ادخارية جديدة في النظام المصرفي :

تتعدد الأوعية التي تساهم في تعبئة الادخار في الجزائر، فمنها المصرفية ومنها التأمينية، ومنها أيضا ما يتم من خلال صندوق توفير البريد. ويعتمد كل وعاء من هؤلاء على منتجات تسهل عملية التجميع، وتتيح مزايا لمستعملها. ويعد النظام المصرفي في الجزائر الوعاء الأكثر شيوعا داخل الاقتصاد الوطني، كونه مؤسسة مالية تعمل على أساس الوساطة، ومسؤوليته تكمن في تعبئة الموارد المالية الطليقة في الاقتصاد وإعادة توزيعها، وفقا للسياسة الائتمانية والأعراف المصرفية، و وفقا للحاجات الاقتصادية. ويتعين على الجهاز المصرفي، ضرورة السعي إلى ابتكار أوعية ادخارية جديدة، تكون متنوعة، وتتلاءم ومختلف رغبات المدخزين، حتى يجذب كل نوع من تنفق رغباته واتجاهاته إليه. فلكل وعاء ادخاري جمهور من المتعاملين، تناسبه شروطه ويفضلونه على ما عده من الأوعية. ويمكن من خلال

الأوعية الادخارية المستحدثة، ضمان القدرة في التأثير على ذات العوامل التي كانت سببا في محدودية النظام المصرفي في تعبئة المدخرات، إضافة إلى تغيير التركيب الهيكلي للودائع المصرفية لصالح الودائع لأجل، وهذا سيكون له انعكاسات مالية بالغة الأهمية على الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار، من الضروري ما يلي :

1.5.1. تشجيع بنوك الادخار والبنوك المتخصصة :

وذلك بإعادة النظر في تركيبة الجهاز المصرفي، بإعطاء العناية اللازمة لتشجيع بنوك الادخار وبنوك الاستثمار، والعمل باستمرار على فتح مجالات جديدة للاستثمار، وتوظيفها توظيفاً جيداً، وهو الأمر الذي سيجعل الأفراد والمؤسسات أكثر ميلاً للادخار. وتعد صناديق الاستثمار أداة من أدوات الاستثمار الحديثة، باعتبارها وعاءً مالياً لتجميع المدخرات، واستثمارها في الأوراق المالية، بواسطة خبراء متخصصين، فضلاً عن أن المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر في الصندوق، أقل منها في حالة استثماره مباشرة.

2.5.1. العمل على إيجاد أوعية ادخارية لا تستند على أسعار فائدة محددة و لكن على فكرة التقييس :

من الممكن إيجاد أوعية ادخارية لا تستند على أسعار فائدة محددة، ولكن على فكرة التقييس. بمعنى أن يقوم النظام المصرفي بإعادة تقييم أرصدة المدخرات في هذه الأوعية، على أساس الرقم القياسي للأسعار، وهو ما يكفل المحافظة على القوة الشرائية لتلك المدخرات، ويمنع تأكلها بفعل التضخم³⁴.

3.5.1. العمل على تشجيع قيام البنوك الإسلامية :

قد يفضل البعض مثلاً الوعاء الادخاري الذي تتفق شروطه مع الشريعة الإسلامية. خاصة وأن المصدر الرئيسي لدخل العديد من الفئات الصغيرة والمتوسطة، من الراتب، وأرباح المشاريع الخاصة، وإيرادات العقارات والأراضي الزراعية. أما بالنسبة لعوائد الادخار في المؤسسات المصرفية فهي قليلة جداً، ولا تمثل نسبة يعتد بها إلى إجمالي دخل هذه الفئات، بسبب ابتعاد عدد كبير من الأفراد عن شبهة الربا في المعاملات المصرفية، الأمر الذي يشير إلى أهمية أن تأخذ البنوك التجارية، وكذلك المهتمين بموضوع تطوير وإنشاء أدوات مالية واستثمارية جديدة، هذا المتغير الهام بعين الاعتبار في مجال تقديمها لخدماتها المستقبلية، إذا ما أرادت الاستفادة بالشكل الأمثل من المدخرات التي تملكها هذه الفئات. ونقصد هنا، العمل على تشجيع إنشاء البنوك الإسلامية، والتي تعرف في الآونة الأخيرة توجهها عالمياً، كما أن هناك عدداً كبيراً من البنوك تحولت إلى بنوك إسلامية، والبعض الآخر فتحت نوافذ إسلامية³⁵. وأصبحت الخدمات الائتمانية التي تقدمها أكثر تنوعاً من تلك التي تقدمها المصارف التقليدية المختلفة؛ فأنشطتها الائتمانية قد تجاوزت مفاهيم المشاركة والمرابحة والمضاربة التقليدية، إلى ممارسة النشاط الائتماني القائم على إلغاء آلية الائتمان التقليدية، مما يعني أن واقعا ائتمانياً جديداً قد فرض على التعامل المصرفي العالمي³⁶.

6.1. استحداث منتجات بنكية جديدة :

نجد من الضروري توجه البنوك للتكيف مع التقنيات البنكية والمالية الحديثة، والتفكير في جملة من الإجراءات التي من شأنها، استحداث منتجات بنكية جديدة ومتنوعة، تستقطب اهتمام المواطن. ومن الممكن أن تأخذ الأدوات الادخارية، شكل صناديق التوظيف المشتركة، أو شكل أسهم شركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير. وإن اللجوء إلى مثل هذه الأدوات، يسمح بتنويع أصول وخصوم الاستثمارات. وعليه، يمكن للوسطاء الماليين أن يحصلوا على مداخيل، وعمولات معتبرة من هذه الوسائل المالية، كما يمكن لهذه الموارد الجديدة التي يمكن تعبئتها، تعويض الموارد الآتية من عملية إعادة التمويل تدريجياً. كما يجب على البنوك التحرك لتوفير قروض خاصة، تستجيب لاهتمام المواطن وتشجع على الادخار، لاستقطاب الكتلة المصرفية المتداولة خارج الشبكة المصرفية، على اعتبار أن الجانب البراغماتي لعملية الادخار، سيشجع المواطنين على إبداع أموالهم، وسحبها بطريقة عقلانية.

7.1. تطوير التسويق المصرفي :

يهدف التسويق المصرفي إلى الاستجابة لحاجات المتعاملين مع الجهاز المصرفي، والاهتمام بهم، وتقديم الخدمات السريعة وتلبية رغباتهم وإرضائهم، وذلك عن طريق المعرفة المنتظمة لشؤونهم. ولا شك أن تقديم الخدمات وإتقان إنجازها، وترسيخ السمعة الطيبة للمصرف لدى عملائه، يتيح زيادة حجم الودائع المصرفية، نتيجة لزيادة التعامل مع البنوك، وبالتالي زيادة حجم أعمالها. وعليه، يمكن القول أن التسويق فلسفة تحدد أهداف المؤسسة في إرضاء العميل، والتعرف على رغبات عملاء السوق. وإن الجدارة تبرز في جلب أكبر عدد ممكن من المودعين، وأحسن الودائع ما كان موضوعا لدى البنك على شكل سيولة نقدية ولأجل. وبقدر ما يتعاون قسم التسويق مع العملاء، من حيث تسهيل معاملاته معهم، وتقديم الخدمات المجانية إليهم، بالإضافة إلى حسن الاستقبال واحترام المتعاملين معه، بقدر ما يستطيع البنك جلب أكبر عدد منهم. لذا وجب الاهتمام بالتسويق المصرفي، عن طريق الترويج والدعاية والإعلان، والتعريف بالبنك وأنواع الحسابات والمكاسب التي يمكن أن يجنيها الأفراد من فتح الحسابات المختلفة (جارية، ادخار، استثمار،...). ويكون هذا باستخدام وسائل الإعلام والاتصال، كالنشرات والمجلات ومواقع الانترنت، وتنظيم ندوات وغير ذلك.

8.1. تشجيع فئة صغار المدخرين :

يؤدي النظام المالي دورا مهما في تعبئة المدخرات، وبالأخص مدخرات صغار المدخرين، وتوجيه تلك المدخرات نحو الاستثمار في الموجودات المختلفة. فعن طريق تنويع المحفظة، تتمكن المؤسسات المالية من توفير فرصة لتعظيم عوائد المدخرين، وتخفيض المخاطر، فضلا عن أنها تخلق أدوات مالية صغيرة، وهو ما يوفر الفرصة للأسر بأن تحمل محافظ متنوعة، وتزيد سيولة موجوداتها وكفاءة استثماراتها³⁷. ومن هنا، وجب على البنوك المحلية أن تكثف اهتمامها بالفئة المتوسطة والصغيرة الحجم من المدخرين. نظرا لانتساع قاعدتها خاصة وأنه من المتوقع أن يأتي هذا التوجه بفائدة كبيرة على كلا الطرفين، تأسيسا على ما يوجد لدى هذه الفئة من مدخرات ضخمة وذات قابلية للنمو، على أن تهم هذه البنوك في مجال تعاملها مع هذه الفئة، بمسألة تطوير أدوات ادخارية واستثمارية تتفق مع ميولهم، ومعتقداتهم وتوجهاتهم. ولتشجيع صغار المدخرين يجب كذلك، العمل على تخفيض الحد الأدنى المطلوب لفتح الحسابات الادخارية، بل يتعين أن يكون بالجمان، كي تُستقطب مدخراتهم. فعادة لا تهم البنوك ولا تشجع على فتح وإدارة الحسابات الصغيرة، وعادة ما تطلب المؤسسات المالية الكبيرة مبالغ كبيرة لفتح حسابات الادخار، تحت مبرر الكلفة العالية. فمثلا في فرنسا قدر أحد البنوك أن الإقراض لغير الشركات، يقصد بذلك حسابات الأفراد الصغيرة؛ يتطلب فتح 2500 حساب لتغطية أجر موظف واحد في العام، مما يؤدي إلى عدم تشجيع صغار المدخرين على فتح حسابات بالبنوك³⁸. وهذا ما يجعل الكثير من الذين يعتمدون على دخول يومية متدنية، خارج اهتمام البنوك والمؤسسات المالية التقليدية. ومن هنا، يتعين على الحكومات الإسهام في إيجاد حل، إلى ما تتعرض له البنوك في إدارة الحسابات الصغيرة.

2. العمل على تطوير بورصة الجزائر

من الناحية المبدئية، يفترض أن تطوير البورصة سيعجل النمو الاقتصادي عبر إنعاش الادخار المحلي. وكلما نمت البورصة في تعبئة المدخرات، وتوجيهها نحو فرص استثمارية مجزية، وبعوائد عالية ومستقرة، فمن المتوقع أن ينعكس ذلك على الميل للادخار فيرفعه، لأن الادخار يصبح أكثر جاذبية. ولتطوير بورصة الجزائر نقترح مجموعة من الأدوات من بينها :

1.2. محاربة الاقتصاد الموازي :

يعتبر السوق الموازي منافس شديد للسوق المالية، حيث أن الأشخاص الذين يتعاملون فيه يحققون أرباحا طائلة، دون مراقبة من طرف مصلحة الضرائب، ودون قيود تجارية أو استثمارية. وقد أكدت الإحصائيات الرسمية، أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية. وهي نسبة مرتفعة جدا، تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه

الظاهرة، نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف³⁹. لذلك يجب على السلطات محاربته، وذلك بتشديد الرقابة على المؤسسات والأفراد الذين يتعاملون في مثل هذه السوق، وإخضاعهم للعمل تحت شروط اقتصاد السوق.

2.2. التحفيز الجبائي :

تؤثر السياسة الجبائية بشكل مباشر على قرارات الاستثمار، وقرارات التمويل، عن طريق السوق المالية. وبالتالي لابد أن تتضمن التشريعات الضريبية العديد من الحوافز الضريبية، التي تساهم في تخفيض معدلات الضريبة، وترفع من ثم من معدلات العوائد، وتخفف من ثم تكلفة الاستثمار بعد الضريبة. وذلك بهدف زيادة حجم الاستثمار، ومن ثم الطلب على الأموال القابلة للإقراض.

3.2. العمل على ضمان الاستقرار السياسي :

يُعد وجود استقرار سياسي في البلاد، بمثابة حجر الزاوية لكل سياسة تهدف إلى تجنيد الادخار وتنمية نشاط البورصة، إذ أن توفر هذا العامل، يشجع الشركات المحلية والأجنبية على إقامة مشاريع بالجزائر، والتي تكون بحاجة إلى تمويل طويل الأجل لتحقيق مشاريعها، وبالتالي اللجوء إلى البورصة للحصول على حاجياتها، كما أن توفير هذا العامل، يشجع المدخرين على الاستثمار في البورصة.

4.2. زيادة عدد الشركات المقيدة في البورصة : وذلك باللجوء إلى :

- تسريع عملية خصخصة المؤسسات العمومية : حيث تعتبر البورصة آلية من آليات الخصخصة، وذلك من خلال فتح رأس مال المؤسسات العمومية أمام المستثمرين الخواص في سوق الأوراق المالية، مما يؤدي إلى زيادة عرض الأوراق المالية في البورصة، وتنوع فرص الاستثمار بالنسبة للمدخرين.

- توفير محيط يشجع المؤسسات الخاصة على دخول البورصة : وذلك بتوفير شروط الاقتصاد الحر، حيث أن الشركات تخاف في حالة دخولها إلى البورصة، من فقدان المراقبة على شركاتها. ومن أجل إزالة هذه المخاوف، يمكن اقتراح فتح رأسمال هذه الشركات بنسبة 20%، وهذا لا يفقدها المراقبة بما أنها تبقى على 80% من رأسمالها. كما أن دخول هذه الشركات إلى البورصة، لا يقتضي بالضرورة فتح رأس المال، فيمكن طرح السندات، وبهذا نزيل مخاوف فقدان المراقبة.

5.2. تعزيز الشفافية والإفصاح :

بهدف تعزيز الدور الرقابي للسوق من جهة، وتوفير تكافؤ الفرص للمتعاملين في السوق من جهة أخرى، يتعين توسيع نطاق المعلومات والبيانات، التي يتوجب على لجنة تنظيم البورصة الإفصاح عنها، سواء تلك المعلومات المتعلقة بأسماء الجهات المصدرة للأوراق المالية، أو أسماء أعضاء السوق. بالإضافة إلى البيانات الدورية المتضمنة لحركة التداول، والمؤشرات المالية الرئيسية. وفي هذا الجانب، على شركة إدارة البورصة، إصدار نشرات يومية وأسبوعية وشهرية وسنوية، تتضمن معلومات عامة عن السوق، وقرارات مجلس الإدارة، ومعلومات عن أحجام التداول، ومؤشرات الأسعار.

6.2. زيادة عرض الأوراق المالية : ويكون ذلك عن طريق :

- زيادة إصدارات جديدة لشركات مساهمة قائمة، أو تخصيص الحصص الحكومية في هذه الشركات ؛
- تحويل شركات الأفراد إلى شركات مساهمة ؛
- التنوع في الأدوات المالية يُحفز زيادة العرض، كما يستقطب عددا كبيرا من المستثمرين ؛
- إزالة المعوقات التشريعية والقانونية.

7.2. إنشاء نوادي الاستثمار في الأوراق المالية⁴⁰ :

هناك صورا أخرى لتشجيع صغار المدخرين الذين تجمع بينهم وحدة العمل أو مكان الإقامة (كالأندية الرياضية والاجتماعية والنقابات ؛ المدارس ؛ المصانع ؛ البنوك والشركات)، لإنشاء نوادي للاستثمار في الأوراق المالية. وذلك عن طريق اقتطاع مدخرات صغيرة منهم دوريا، توجه لشراء أوراق مالية، سواء عند الإصدار، أو عند التداول في البورصة. وتكون مملوكة ملكية جماعية لهم، ومن ثم، يتاح للأعضاء فرصة تملك أوراق، قد لا يكون متاحا لهم تملكها على انفراد دفعة واحدة. ومن شأن إنشاء هذه النوادي، زيادة الوعي الاستثماري في الأوراق المالية، وتوجيه المدخرات الصغيرة للاستثمار فيها، بما قد ينتهي إلى أن يكون لكل عضو محفظة أوراق مالية خاصة به، وهو ما ينشط السوق. هذا فضلا عن إيجاد طبقة جديدة من صغار المدخرين المستثمرين، مما يقلل من حجم السيولة لديهم، ويحد من ميلهم إلى الاستهلاك، ويخفض معدلات التضخم.

8.2. تفعيل دور البنوك :

يرتكز دور البنوك في تفعيل دور البورصة أساسا على مدى تحرير القطاع المالي، وتخفيف القيود على عمليات سوق الأوراق المالية. ويضطلع كل من البنك المركزي والبنوك التجارية بدور هام في هذا المجال :

1.8.2. دور البنك المركزي : يمارس البنك المركزي دورا هاما في تنمية البورصة، وذلك عن طريق :

- أ. السماح بإنشاء بنوك استثمار خاصة للترويج والاكتمال في الإصدارات الجديدة من الأسهم والسندات ؛
- ب. ضمان البنك المركزي للسندات الصادرة عن المؤسسات العمومية، الأمر الذي سيوسع من سوق السندات؛
- ج. العمل على تحرير أسعار الفائدة، لما لها من علاقة عكسية مع أسعار الأوراق المالية.

2.8.2. دور البنوك التجارية : تمارس البنوك التجارية دورها في تنمية البورصة باعتبارها وسيطا ماليا كما يلي :

- أ. المساهمة المباشرة في تأسيس الشركات الجديدة، بهدف تنشيط سوق الإصدار، ومن ثم سوق التداول ؛
- ب. تسويق وترويج أسهم الشركات الجديدة أو القائمة ؛
- ج. التوسع في منح القروض لضمان الأوراق المالية، مما يشجع الأفراد والمؤسسات على الاستثمار في الأوراق المالية، وإضافة متعاملين جدد في سوق الأوراق المالية.

9.2. تحسين المناخ الاستثماري :

إن نجاح السوق المالية يتطلب وجود مناخ استثماري مستقر بمعدلات منخفضة للتضخم، وتحقيق استقرار اقتصادي كلي، والعمل على الإبقاء على هذا الاستقرار، للسماح لهذه السوق بلعب دورها بشكل فعال.

10.2. إرساء الثقافة البورصية : تعد الثقافة البورصية من أهم عوامل نجاح السوق المالية، سواء لدى المستثمرين، أو لدى المؤسسات، في توجيه مدخرات الأفراد نحو الاستثمار في البورصة من جهة، وفي توجيه الشركات نحو التمويل الطويل الأجل، بإصدارها لأسهم وسندات من جهة أخرى. وعليه، فإنه يتعين وضع سياسات، يكون الغرض منها تعريف مختلف الأعوان الاقتصاديين بأهمية البورصة في تمويل الاستثمارات الوطنية. ويكون ذلك بانتهاج سياسة إعلامية، عن طريق مختلف وسائل الإعلام، ولجنة تنظيم ومراقبة البورصة، وشركة إدارة بورصة القيم، وكذا الوسطاء في بورصة الجزائر، وترسيخ هذه الثقافة لدى الطلبة من خلال المؤسسات التربوية والجامعات. وبالنسبة للجانب الديني، ويهدف رفع الحرج عن التعامل في البورصة، يتعين إنشاء وإدراج أسهم البنوك الإسلامية، ودخولها وعملائها كمتعاملين في البورصة. وكذا إدراج الأدوات المالية الإسلامية، مع الاستفادة من أنظمة الوساطة والتداول التي أنشأتها وجربتها البنوك الإسلامية، كصناديق الاستثمار الإسلامية.

خاتمة :

تطرقنا في هذه الدراسة إلى أهم العقبات التي تعترض استقطاب الودائع المصرفية وخاصة الادخارية منها على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري، وحاولنا إيجاد بعض الحلول التي قد تفلح في التغلب على هذه العقبات، التي تكبح تقدم واستمرار عملية الادخار في الاقتصاد الوطني. وقد تمثلت أهم العقبات في محدودية محفزات الادخار وخاصة ضعف معدلات الفائدة، وارتفاع معدلات التضخم؛ غياب عامل الثقة في النظام المصرفي؛ تدني الخدمات المصرفية؛ عدم وجود أوعية ادخارية متعددة وأدوات جديدة لتعبئة الادخار؛ إهمال وظيفة التسويق المصرفي؛ ضعف تطور البورصة. وهذا ما يؤكد على صحة الفرضية البحثية المتبناة، والتي تنص على أنه توجد مشكلات عديدة تحول دون تعبئة الودائع المصرفية. ولتذليل هذه العقبات، نعتقد أنه من الضروري توفير سياسة ادخارية فعالة، ولا يكون ذلك إلا بتطبيق أنظمة للحوافز وتقديم عائد مجز على المدخرات؛ مكافحة التضخم؛ ترسيخ مفهوم الأمان والثقة في الجهاز المصرفي؛ وضع إستراتيجية لتطوير الخدمة المصرفية؛ ابتكار أوعية ادخارية جديدة في النظام المصرفي، خاصة تشجيع قيام البنوك الإسلامية، واستحداث منتجات بنكية جديدة؛ تطوير التسويق المصرفي والعمل على تطوير البورصة.

الملاحق :

الملحق رقم (1) : الميل المتوسط والميل الحدي والمرونة الداخلية للإيداع المصرفي للفترة (1990-2012)

السنة	ودائع تحت الطلب (مليار دج)	نسبة الودائع تحت الطلب % (*)	ودائع لأجل (مليار دج)	نسبة الودائع لأجل % (*)	إجمالي الودائع (مليار دج)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	الميل المتوسط للإيداع المصرفي (*)	الميل الحدي للإيداع المصرفي (*)	المرونة الداخلية للودائع المصرفية (*)
1990	105,54	59,14	72,92	40,86	178,46	554,39	0,32	/	/
1991	133,11	59,59	90,28	40,41	223,39	862,13	0,26	0,15	0,45
1992	140,84	49,07	146,18	50,93	287,02	1 074,70	0,27	0,30	1,16
1993	188,93	51,14	180,52	48,86	369,45	1 189,72	0,31	0,72	2,68
1994	196,45	44,23	247,68	55,77	444,13	1 487,40	0,30	0,25	0,81
1995	210,78	42,91	280,46	57,09	491,23	2 004,99	0,25	0,09	0,30
1996	234,03	41,79	325,96	58,21	559,99	2 570,03	0,22	0,12	0,50
1997	254,83	38,33	409,95	61,67	664,78	2 780,17	0,24	0,50	2,29
1998	347,57	31,21	766,09	68,79	1 113,66	2 830,49	0,39	8,92	37,31
1999	368,37	29,41	884,17	70,59	1 252,54	3 238,20	0,39	0,34	0,87
2000	467,50	32,42	974,35	67,58	1 441,85	4 123,51	0,35	0,21	0,55
2001	554,93	31,00	1 235,01	69,00	1 789,93	4 227,11	0,42	3,36	9,61
2002	642,17	30,19	1 485,19	69,81	2 127,36	4 522,73	0,47	1,14	2,70
2003	718,91	29,43	1 724,04	70,57	2 442,95	5 252,32	0,47	0,43	0,92
2004	1 127,92	41,69	1 577,46	58,31	2 705,37	6 149,12	0,44	0,29	0,63
2005	1 220,36	41,45	1 724,17	58,55	2 944,54	7 561,98	0,39	0,17	0,38
2006	1 750,40	49,78	1 766,20	50,22	3 516,60	8 514,84	0,41	0,60	1,54
2007	2 570,40	59,34	1 761,00	40,66	4 331,40	9 366,56	0,46	0,96	2,32
2008	2 965,10	59,83	1 991,00	40,17	4 956,10	11 077,14	0,45	0,37	0,79
2009	2 541,90	53,28	2 228,90	46,72	4 770,80	10 006,84	0,48	0,17	0,39
2010	2 804,40	52,63	2 524,30	47,37	5 328,70	12 034,40	0,44	0,28	0,58
2011	3 536,20	55,92	2 787,50	44,08	6 323,70	14 481,01	0,44	0,41	0,92
جوان 2012	3 400,05	52,29	3 102,60	47,71	6 502,65	/	/	/	/

المصدر :

الفترة (2005-1990) : Bulletin statistique de la banque D'Algérie, séries rétrospectives, hors série– juin 2006, p 31,48 et 49.

الفترة (2012-2006) : موقع بنك الجزائر، [على الخط]، www.bank-of-algeria.dz

(*) : قيم محسوبة من طرف الباحث.

الاحالات والمراجع :

- ¹ أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص294.
- ² عبد القادر زيتوني، سهام دريالي، تقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر للفترة 1999-2009، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر، العدد 11، 2012، ص59.
- ³ أحمد العثيم، سياسات المنظمات النقدية الدولية والعملة الاقتصادية.. صندوق النقد الدولي نموذجاً، صحيفة الجزيرة، السعودية، العدد 12664، [على الخط]، <http://www.al-jazirah.com/2007/20070601/rj1.htm>
- ⁴ MORRISON, William G & OXOBY, Robert J, Op.Cit, P13.
- ⁵ رحيم حسين، نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الإسلامية - إشارة خاصة لبلدان شمال إفريقيا- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسينية بن بوعلي - الجزائر، العدد 1، 2004، ص ص 71-72، بتصرف.
- ⁶ عبد اللطيف مصيطفى، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي. حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، العدد 04، 2006، ص80.
- ⁷ IMF Country Report N°12/21, January 2012, Algeria: Statistical Appendix, P31.
- ⁸ كابل أوكورسيبيس، تعبئة المدخرات في الدول النامية، مجلة قضايا واتجاهات، الرياض، العدد 183، 1988، ص55.
- ⁹ روبرت ماندل مفكر اقتصادي، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد.
- ¹⁰ عبد القادر تومي، الأسس الفلسفية للعملة الاقتصادية، ط1، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص232.
- ¹¹ تظار محمد منصف، النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر، العدد 2، جوان 2002، ص184.
- ¹² محمد زميت، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العملة المالية، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2006/2005، ص150.
- ¹³ عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العلمية الراهنة، (أطروحة دكتوراه - غير منشورة، جامعة الجزائر)، 2004/2003، ص255.
- ¹⁴ تظار محمد منصف، النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر، العدد 2، جوان 2002، ص185.
- ¹⁵ لخضر عززي، التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر، العدد 6، جوان 2004، ص ص 12-11، بتصرف.
- ¹⁶ Bernard JACQUILLA, Bruno SOLNIK, Marchés Financiers : Gestion de Portefeuille et des Risques, Paris : Dunod, 1997, p5.
- ¹⁷ حسين عبد المطلب الأسرج، دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر، (رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الزقازيق)، مصر، مارس 2002، ص ص 19-18.
- ¹⁸ صالح فلاحي، بورصة الجزائر بين المعوقات الاقتصادية والقانونية وإمكانية تطويرها لتفعيل الاستثمار، ص ص 17-16، بتصرف.
- ¹⁹ سامي مباركي، فعالية الأسواق المالية في تنشيط الاستثمارات، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة)، الجزائر، 2004، ص137.
- ²⁰ علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص239.
- ²¹ عماد غزالي، دور المضاربات الإسلامية في تدعيم السوق المالي، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص173.
- ²² سامي مباركي، فعالية الأسواق المالية في تنشيط الاستثمارات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2004، ص142، بتصرف.
- ²³ المرجع السابق، ص136.
- ²⁴ إبراهيم بن صالح العمر، الدور التنموي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية، اللقاء السنوي الـ 16 لجمعية الاقتصاد السعودية، يونيو 2007، ص3.
- ²⁵ حسن كرم حمزة، العملة المالية والنمو الاقتصادي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011، ص155.
- ²⁶ نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية العربية في عالم متغير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ماي 2009، ص ص 77-76.
- ²⁷ عبد القادر زيتوني، سهام دريالي، مرجع سبق ذكره، ص65.
- ²⁸ صلاح الدين الشيخ خضر، إمكانية جذب المزيد من المدخرات إلى داخل الجهاز المصرفي السوداني، سلسلة الدراسات والبحوث، الإصدار 1، بنك السودان، السودان، 2003، ص67.
- ²⁹ أحمد العثيم، مرجع سبق ذكره، [على الخط]، <http://www.al-jazirah.com/2007/20070601/rj1.htm>
- ³⁰ ميشيل تودارو، (تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود)، التنمية الاقتصادية، ط7، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص ص 760-761.
- ³¹ ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، ط1، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص39.
- ³² نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة والتضخم النقدي، (10/07/2012)، [على الخط]، www.kantakji.com/tiqh/Files/Zakat/70014.doc
- ³³ جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2004/2005، ص165، بتصرف.
- ³⁴ بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف، العدد الأول، السداسي الثاني 2004، ص306.
- ³⁵ عبد السلام العبادي، البنوك الإسلامية الدرع الواقعي لاقتصاد الأمة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، يصدرها بنك دبي الإسلامي، دبي، العدد 318، أكتوبر 2007، ص ص 119.
- ³⁶ افتخار محمد ؛ خميس محمد وأحمد ياسين، المضاربات الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد 31، 2012، ص17.
- ³⁷ مفيد دنون يونس، كفاءة الأسواق المالية العربية في تعزيز النمو الاقتصادي في ضوء تحديات العملة، مجلة تنمية الموالدين، جامعة الموصل، العدد 79، مجلد 27، 2005، ص40.
- ³⁸ محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها نظرياتها سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص 240-239.
- ³⁹ طالي محمد، أثر الخواف الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف - الجزائر، العدد 6، 2009، ص326.
- ⁴⁰ منصور الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص175.